

● أخبار قصيرة

**صندوق الثروة النرويجي يستبعد خمسة بنوك «إسرائيلية»**

سحب صندوق الثروة السيادي النرويجي استثماراته من خمسة بنوك «إسرائيلية»، بقيمة إجمالية بلغت نحو ٦٦١ مليون دولار حتى نهاية حزيران/يونيو الماضي، على خلفية مخاوف أخلاقية مرتبطة باحتمال مساهمة هذه المؤسسات في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الحرب والصراع. ويشمل القرار بنوك «إسرائيل الدولي الأول» و«فيبي» و«لثومي» و«مزراحي تفحوت» و«هبوعليم»، وأوضح الصندوق، الذي يديره البنك المركزي النرويجي، أن استبعاد هذه المؤسسات يستند إلى تقييم مخاطر ارتباط أنشطتها بانتهاكات حقوق الأفراد في أوضاع الحرب. ويأتي القرار في سياق خطوات اتخذها الصندوق سابقاً، شملت سحب استثماراته من شركة «كاتربيلر» الأميركية، بسبب استخدام جراراتها في عمليات هدم واسعة للممتلكات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وفق تقييم مجلس الأخلاقيات التابع للصندوق.

**دميتريف يتهم بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعرقلة جهود السلام في أوكرانيا**

اتهم المبعوث الرئاسي الروسي للتعاون الاستثماري مع الدول الأجنبية، كيريل دميتريف، بريطانيا والاتحاد الأوروبي باستخدام نفوذهما الإعلامي لعرقلة جهود التسوية السلمية في أوكرانيا، وإفشال فرص التعاون بين موسكو وواشنطن. وقال دميتريف، في منشور على منصة «إكس»، إن الحكومة البريطانية تسعى إلى إطالة أمد الحرب لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية وتراجع مستوى المعيشة، معتبراً أن لندن توظف قدراتها الإعلامية ضد المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يسلك النهج نفسه، في وقت تتزايد فيه الدعوات الدولية لإنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية سياسية. وكان دميتريف قد عاين سابقاً بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى التوقف عن تأجيج الصراع، مؤكداً أن المجتمع الدولي يريد السلام.

تايبان تبدأ اختبارات غواصتها المصنعة محلياً

بدأت تايبان اختبارات غواصتها «هاي كون»، في خطوة لتعزيز قدراتها العسكرية، وسط معارضة الصين لتحركات تايبية الرامية إلى ترسيخ استقلالها الدفاعي. وأجرت الغواصة، التي تحمل الرقم «إس-٧١١»، من ميناء كاوهسيونغ إلى المياه المفتوحة، بمواكبة زورق دورية ومسيرة بحرية، لبدء اختبارات القبول وتقييم أنظمتها وأدائها. وتندرج الخطوة ضمن برنامج تايبان لتصنيع غواصات محلياً وتقليص اعتمادها على التسليح الخارجي. في المقابل، تؤكد بكين أن تايبان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وتعارض أي خطوات نحو استقلالها، محذرة من أن التحركات العسكرية التي تدعمها قوى خارجية تزيد التوتر عبر مضيق تايبان. ويأتي تطوير الغواصة في ظل استمرار الخلاف بين بكين وتايبيه بشأن مستقبل الجزيرة ووضعها السياسي.

**من وعود الإصلاح إلى غضب الشارع**

أزمات سياسية ومعيشية تحاصر ماكرون.. وشعبيته تهوي إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٠١٧

الإصلاحات إذا كانوا يشعرون بأنهم يدفعون كلفتها من معيشتهم واستقرارهم؟

إصلاحات التقاعد والإنفاق تحت المجهر

ارتبطت رئاسة ماكرون بمحاولات لإعادة هيكلة الاقتصاد الفرنسي وتعزيز مرونته، وشملت ولايته إصلاحات أثارت خلافات واسعة، وفي مقدمتها رفع سن التقاعد القانوني من ٦٢ إلى ٦٤ عاماً بموجب إصلاح عام ٢٠٢٣. وقد بررت الحكومة الإصلاح بضرورة ضمان استدامة نظام التقاعد، بينما اعتبر معارضوه أنه يحلّل العاملين أعباء إضافية، خصوصاً أصحاب المهن الشاقة ومن بدأوا العمل في سن مبكرة. وأدى تمرير الإصلاح في ظل معارضة نقابية وشعبية واسعة إلى تعميق الجدل بشأن أسلوب إدارة الحكومة للخلافات الاجتماعية ومدى استجابتها للاعتراضات.

ولا يعني ذلك أن جميع المشكلات الاقتصادية الفرنسية ناتجة عن قرارات ماكرون وحدها؛ فارتفاع الأسعار والضغوط المالية والتحديات الأوروبية والدولية عوامل تتجاوز صلاحيات رئيس واحد. لكن مسؤولية الرئاسة تظل موضع مساءلة بشأن كيفية إدارة هذه التحديات، وتوزيع تكاليف الإصلاح، والتوفيق بين ضبط الإنفاق وحماية الخدمات العامة.

احتجاجات طلابية تزيد الضغوط على حكومة ماكرون

لم تعد أزمة ماكرون محصورة في أروقة السياسة أو أرقام استطلاعات الرأي؛ فاحتجاجات طلاب المدارس الثانوية تفتح جبهة اجتماعية جديدة في وجه سلطة تواجه تآكلاً متزايداً في الثقة الشعبية. وتأتي هذه التحركات في وقت تتصاعد فيه الانتقادات للأوضاع المعيشية والسياسات الحكومية، لتضع الشباب في قلب المواجهة مع واقع يرون أنه يضيّق أفقهم ويهدد مستقبلهم. وحين ينزل الطلاب إلى الشوارع، فإن الرسالة تتجاوز المطالب الآنية لتطرح سؤالاً أكثر إجرأاً للرئيس: أي مستقبل تقدّمه سياساته لجيل يُفترض أن يكون المستفيد الأول من وعود الإصلاح؟ وتكشف هذه الاحتجاجات أن أزمة ماكرون لا يمكن اختزالها في تراجع شعبيته أو تعثر خياراته الاقتصادية، بل تمتد إلى اتساع الهوة بين السلطة وشرائح من المجتمع تشعر بأن صوته لا يجد استجابة كافية. فبدلاً من أن تنجح الحكومة في احتواء الغضب وفتح قنوات جديدة للحوار، تجد

نفسها أمام اختبار جديد لقدرتها على الإصغاء إلى الشارع ومعالجة أسبابه. وأي محاولة للتقليل من شأن التحركات الطلابية أو التعامل معها باعتبارها مجرد اضطراب عابر قد تزيد الاحتقان وتحوّل المطالب الاجتماعية إلى وقود إضافي لأزمة سياسية أعمق. ومع ذلك، لا يجوز افتراض أن جميع الطلاب يتحركون بدافع واحد أو أن احتجاجاتهم تعني بالضرورة رفضاً موحداً لماكرون؛ لكن تزامنها مع تراجع الثقة بالرئاسة يضعها في سياق سياسي ضاغط، ويعزز الانطباع بأن السلطة تواجه تحدياً يتجاوز إدارة الاقتصاد إلى استعادة ثقة جيل يتساءل عن فرصه وحقوقه ومكانه في مستقبل فرنسا.

تراجع الرضا يفتح المجال أمام منافسي ماكرون

وفق الاستطلاع الوارد في التقارير، بلغت نسبة الرضا عن أداء ماكرون ١٥ ٪، مقابل ٨٢ ٪ غير راضين، فيما سجل رئيس الوزراء سيباستيان ليكورنو تأييداً بلغ ٢٢ ٪. وتنعكس هذه المؤشرات اتساع الاستياء من أداء السلطة التنفيذية، لكنها لا تحدد وحدها الأسباب الدقيقة لموقف كل مشارك في الاستطلاع. ومع ذلك، فإن استمرار تدني الرضا يضع الحكومة أمام تحدي تقديم نتائج ملموسة، خصوصاً في الملفات التي تمس حياة المواطنين

تتصاعد الضغوط على الرئاسة الفرنسية مع اتساع المخاوف المعيشية والجدل حول التقاعد واحتجاجات طلابية تختبر ثقة الشارع بعودة ماكرون الإصلاحية

بصورة مباشرة. في المقابل، سجل جوردان باردبلا ٣٣ ٪ من الآراء الإيجابية، ومارين لوبان ٣٢ ٪، فيما بلغ تأييد رئيس الوزراء السابق إدوار فيليب ٢٠ ٪ وفق الأرقام المنشورة. وتظهر هذه النتائج أن المنافسة السياسية المقبلة ستجري في ظل تراجع واضح في شعبية الرئيس الحالي، وأن المعارضة تمتلك مساحةً لطرح بدائلها الاقتصادية والاجتماعية. لكنها لا تعني أن نتائج انتخابات ٢٠٢٧ محسومة، إذ ستوقف المنافسة على البرامج المطروحة ومواقف المرشحين وتطور الأوضاع السياسية خلال الفترة المقبلة. ختاماً، يعكس تراجع الرضا عن أداء ماكرون إلى ١٥ ٪، وفق الاستطلاع المشار إليه، أزمة ثقة تتجاوز الأرقام لتطال حصيلة سياساته الاقتصادية والاجتماعية. فغلاء المعيشة، والجدل حول إصلاح التقاعد، وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية والطلابية، كلها عوامل تزيد الضغط على الرئاسة وتضع وعود الإصلاح أمام اختبار صعب. ومع اقتراب انتخابات ٢٠٢٧، لن تكفي الخطابات لتبديد الغضب؛ بل سيكون على ماكرون إثبات أن سياساته قادرة على تحسين حياة الفرنسيين، والا ستبقى الفجوة بين السلطة والشارع عنواناً بارزاً لأزمته السياسية.



خروقات وقف إطلاق النار في غزة تتواصل.. وتحذيرات من تدهور أوضاع الأسرى

يواصل العدو الصهيوني خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بالتزامن مع تصاعد الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين وحرمانهم من العلاج والرعاية الطبية، وسط دعوات لتدخل دولي عاجل.

ففي غزة، استشهد أربعة فلسطينيين خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، بينهم الطفل أسامة



انتشار الجرب والفطريات ومعاناة الأسرى من الكسور والإصابات. كما حُرّم أسير مصاب بالنلاسيميا وارتفاع ضغط الدم من العلاج، ما أدى إلى فقدانه نحو ٥٠ كيلوغراماً من وزنه. وطالب المكتب بتدخل دولي عاجل لإنقاذ الأسرى وضمان حقوقهم الإنسانية والطبية، ووضع حد لانتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

وقد ارتفعت حصيلة الشهداء منذ بدء وقف إطلاق النار إلى ١٤٩٣ شهيداً و٥٢٩٩ مصاباً، فيما تجاوزت حصيلة العدوان منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ نحو ٧٤ ألف شهيد و١٧٥ ألف مصاب. وفي سجن «جانبوت»، كشف مكتب إعلام الأسرى عن تدهور خطير في صحة أسرى غزة نتيجة الإهمال الطبي ونقص الأدوية، مع

أحمد عابد، البالغ أربعة أعوام، متأثراً بإصابته جراء قصف مخيم المغازي، وخالد عبد الفتاح جابر، إضافة إلى صلاح الدين عقل وعز الدين إيباد برهوم. كما أصيب مواطنون بنيران الاحتلال في خان يونس ومدينة غزة، فيما نفذ جيش العدو الصهيوني عمليات نسف لمنزل ومبانٍ بمحيط مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا.

الفساد والعنصرية وغلاء المعيشة تكشف عمق الأزمة الأميركية

التحليل الجماعي مخاوف بشأن حقوق المهاجرين، بينما يحلّز أصحاب الأعمال من نقص العمالة واضطراب قطاعات الزراعة والمطاعم والرعاية الصحية، واحتمال ارتفاع الأسعار. ومع اقتراب الانتخابات، يواجه ترامب اختباراً مباشراً لعوده، فيما يدفع الاستقطاب والضغوط الاقتصادية الولايات المتحدة إلى مواجهة أسئلة صعبة بشأن العدالة الاجتماعية وحدود السلطة ومستقبل الثقة بالديمقراطية الأميركية.



تواجه الولايات المتحدة أزمة سياسية واجتماعية متفاقمة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، وسط انتقادات لدونالد ترامب بسبب سياساته الاقتصادية المتشددة وحملات الترحيل وتصاعد الانقسام الداخلي. وتكشف هذه الأزمات اتساع الفجوة بين الشعارات الأميركية عن الحرية والعدالة والواقع الذي يعيشه ملايين المواطنين. ويستمر الديمقراطيون الغضب الشعبي باتهام السلطة بالمحسوبية وخدمة الأثرياء والشركات الكبرى على حساب الفئات المتوسطة والفقيرة، فيما يتبادل الحزبان اتهامات الفساد والنفاق، في مشهد يعزز الشكوك بشأن نزاهة المؤسسات وقدرتها على محاسبة أصحاب النفوذ.

اقتصادياً، أظهر استطلاع «رويترز/إيسوس»، أن ٧٨ ٪ من الأميركيين يحملون سياسات ترامب مسؤولية ارتفاع تكاليف المعيشة، وسط ضغوط متزايدة بسبب السكن والرعاية الصحية وتراجع القدرة الشرائية للأسر. وفي ملف الهجرة، تثير حملات

عجز التمويل الأممي يهدد ملايين اللاجئين ويقلص خدمات الإغاثة

يتفاقم الوضع الإنساني لملايين اللاجئين والنازحين حول العالم، مع عجز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تأمين التمويل اللازم لبرامج الإغاثة والحماية، في ظل خفض الولايات المتحدة، خلال إدارة دونالد ترامب، مساهماتها المالية، إلى جانب تراجع تمويل جهات مانحة أخرى. وقال المفوض السامي برهم صالح إن المفوضية لم تجمع سوى ٣ مليارات دولار من أصل ٨,٥ مليارات تحتاج إليها خلال عام ٢٠٢٦، أي نحو ٣٥ ٪ من احتياجاتها، ما يهدد استمرارية الخدمات الأساسية ويحدّ من قدرتها على مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً.



وترجم الفجوة المالية إلى مخاطر إنسانية مباشرة؛ ففي تشاد، يهدد نقص التمويل الرعاية الصحية المتخصصة والمساعدة القانونية لأكثر من ٥٠ ألف نازح وناجية من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع، ممن فروّأ من السودان. وفي إثيوبيا، غلّق تسجيل عشرات الآلاف من اللاجئين من جنوب